

المؤتمر السنوي الـ(12)

﴿ حال المجتمع المدني الفلسطيني في ظل المتغيرات ﴾

التحديات والرهانات الوطنية والدولية

ورقة عمل بعنوان:

﴿ دور المجتمع المدني الفلسطيني في بناء مجتمع الصمود لمواجهة التحديات ﴾

إعداد/ م. تيسير محيسن

خبير تنموي ومفكر إستراتيجي

غزة - 29 ديسمبر 2020م

This conference is carried by CIVITAS & STS through SIDA funding via OPC, as part of its long-term project "Civil Society Strengthening in Palestine".

The views and content expressed in this publication are the sole responsibility of the partners (CIVITAS & STS), and do not necessarily reflect the views of SIDA or OPC.

"دور المجتمع المدني الفلسطيني في بناء مجتمع الصمود لمواجهة التحديات"

م. تيسير محيسن

اجتمعت على شعبنا خلال 2020 أكثر من نائبة، ومر في ظروفٍ قاهرةٍ لم يُعَدُ ينفَع معها غير تطوير استراتيجية شاملة لمواجهة تشتمل على الاستجابة الفورية وتعزيز الصمود والتعافي المستدام (إن أمكن)؛ ودوماً على أساس أعمال الحقوق وإنفاذها واحترامها؛ فردية وجماعية.

واضحٌ أن العالم، ونحن معه، اختبر خلال هذا العام 3 تمرين: تمرين في التضامن، وآخر في القمع، وثالث في الابتكار! ترى ما الذي سوف ينتصر؟؟

ضمت الظروف القهرية التي اجتمعت على شعبنا (وشكلت ضغوطاً وصدّات طالت البشر والحجر)؛ أولاً، الأحداث والأوضاع السياسية (الضم والصفقة الترابية وممارسات الاحتلال، الانقسام وتداعياته، والهرولة نحو التطبيع)، ثانياً، تفشي جائحة كورونا وما نجم عنها وما فاقمته من تداعيات ونتائج أدت إلى مزيد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي، وأخيراً، استمرار تأثير ظواهر مناخية متطرفة. اللافت أن كثيراً من الأحداث وحتى التداعيات لم يعد قابلاً للتنبؤ به. وبالإجمال، هي أحداث شديدة الوطأة على جميع السكان؛ ولكن وقعها أشد على الفئات الضعيفة خاصة.

في مؤتمرات مماثلة سابقاً، قدمت تعريفاً للتنمية في السياق الفلسطيني، باعتبارها توقفاً للحرية ونضالاً من أجلها بما يعني أولاً، التمكين والتمكين، أي البقاء والصمود بأبعاده المركبة (الوجود المادي والاجتماعي، مع الشعور بالانتماء والتضامن) وثانياً، التمسك بالحقوق والسعي نحو تحقيقها، أي العمل على توسيع الخيارات ما أمكن، وثالثاً، استعادة منظومة القيم الإيجابية وتفعيلها، مثل التكافل والاستعداد للتضحية.

في هذا العام، واستناداً إلى ما ورد، **سوف نتناول 3 محاور:** التحديات وما يصدر عنها وبسببها من صدمات وضغوط. ثانياً، طرح خطوط عامة لاستراتيجية فلسطينية شاملة للمواجهة. وأخيراً: دور منظمات المجتمع المدني في هذه الاستراتيجية.

تفترض الورقة إنه ارتباطاً بحالة التقويض الذاتي والتدمير الخارجي؛ بتنا في أمس الحاجة إلى "استراتيجية مواجهة شاملة"، وفي القلب منها؛ إعادة الاعتبار لمفهوم "الصمود" في سياق استعماري معقد، وبناء المجتمع، اعتماداً على "قوة الشعب"، وما يعبر عنها من مبادرات فردية وجماعية. هذا وتضع الورقة إطاراً مفاهيمياً للصمود وتقدم له تعريفاً إجرائياً ملائماً للسياق الفلسطيني من واقع تجربة الفلسطينيين ما بعد النكبة، ونقلاً عن تجارب أخرى مماثلة في العالم وفي الإقليم.

تكالِب التحديات:

لازال الاحتلال وممارساته يشكل التحدي الرئيس، وأيضاً التجزئة والتفتت وتردي الأوضاع الإنسانية. هذا العام أضيفت 3 تحديات أخرى: الإعلان رسمياً عن صفقة القرن، التطبيع العربي، وتفشي وباء كورونا. بينما فاقم كورونا الأزمات القائمة؛ عرقلت هذه الأزمات جهود مكافحته. فأزمة الرواتب، مثلاً، فاقمت الأزمة الاقتصادية وأزمة الأمن الغذائي،

والانقسام السياسي أخل بالتوازن الاجتماعي (أي القدرة على التكيف والتوافق والتحكم في أسباب التوتر والاحتقان)، ووقف التمويل الأمريكي فاقم البطالة والفقر وزاد من انكشاف سبل عيش آلاف الأسر. وهكذا...

الضم والفصل: محاولات الإجهاز على المشروع الوطني

في الواقع، الضم سيرورة تاريخية بدأت منذ وقت مبكر وهي، شأنها في ذلك شأن الفصل، من مكونات المشروع الصهيوني الاستعماري المتجدد. ومع حكومة يمينية متطرفة، تنتقل دولة الاحتلال من استراتيجية "الفصل والتقييد" إلى ما يمكن اعتباره تقويضاً نهائياً للمشروع الوطني الفلسطيني، بل وحتى للوجود الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية؛ أي استراتيجية "الإجهاز والتبديد".

في عام 2001، بعيد اندلاع الانتفاضة الثانية، أعلن شارون في برنامجه الانتخابي أنه جاء "ليكمل المرحلة الثانية من المشروع الصهيوني"، ورفع شعار "فك الارتباط وخلق وقائع على الأرض والردع"، كان يقصد ما حدث بعد ذلك من تجزئة وتقطيع وتقويض فيما عُرف بخطة الانفصال والانتواء!! حصل على مبادرة عربية بائسة، ووعد من الرئيس الأمريكي آنذاك بوش الابن، اسميناه "بلفور الثاني". وبعد وقت مستقطع مع الضعيف "أولمرت" جاء نتنها هو الملقب بالساحر، ليكمل ما بدأه شارون ولكن هذه المرة ليس الفصل والانتواء وإنما "فصل غزة وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية والتمهيد للتهجير" وقد بدأ ذلك فعلاً بقانون القومية ليحصل من ثم على هرولة عربية وتهافت نحو التطبيع علاوة على صفقة مريحة أطلق عليها "صفقة القرن" لصاحبها الرئيس الأمريكي الشعبي دونالد ترامب، الذي يتحلى بعقلية "تاجر عقارات"!

الضم والفصل وجهان لمشروع واحد؛ استيطاني، استعماري وتعييره الأشد قبحاً "الاحتلال". يرى البعض أن استراتيجية الإجهاز هي بمثابة رد اليمين الديني-القومي الحاكم في إسرائيل على المكتسبات الرئيسة التي حققها شعبنا منذ النكبة؛ انبعثت شخصيتنا الوطنية وتعييرها الكياني والمؤسسي المتمثل ب م.ت.ف، انتزاع اعتراف العرب والعالم بنا وبحقوقنا الوطنية وبمنظمتنا بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا، وأخيراً بقاء نصف الشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه التاريخي (حوالي 7 مليون).

طبقاً لخطة شارون أو مخطط الضم، تبلغ مساحة المناطق المنوي ضمها (الأغوار وشمال البحر الميت والمستوطنات) حوالي 30% من مساحة الضفة، بينما لا يقطنها سوى 2% من سكان الضفة. وتزود المنطقة الضفة بحوالي 50% من المنتجات الغذائية الطازجة، حيث يوجد حوالي 280 ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة؛ المستغل منها فلسطينياً فقط 50 ألف دونم، ومن قبل المستوطنين (وجلهم ممن انتقل من مستوطنات القطاع بعد تطبيق خطة الفصل) حوالي 27 ألف دونم. الجدير بالذكر أن 90% من المساحة المذكورة ضمن المناطق المصنفة "ج". علاوة على ذلك، تستغل إسرائيل مقالع الحجارة، والمعادن، والمواقع الأثرية في مدينة أريحا. بينما تتذرع إسرائيل بأسباب أمنية وأخرى توراتية واستراتيجية، إلا أن الفوائد الاقتصادية تعد سبباً رئيساً حيث تحصل إسرائيل على عائد لا يقل عن مليار دولار سنوياً، وأيضاً سيطرتها الكاملة على مصادر المياه في المنطقة وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليها.

التطبيع: خيانة الأشقاء

يرى البعض أن ما حلَّ بالعرب منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي قبل عشرة أعوام، من كوارث؛ إنما كان من فعل الثورة المضادة وحلفاؤها من القوى الخارجية، وآخر التجليات ما سمي بـ"سلام إبراهيم".

فظوال عقدٍ لم يتوقف الصراع والعنف في بعض دول الإقليم، مما خلق أزمة إنسانية وأزمة لجوء، وبرز جماعات إرهابية. ومع العنف وبسببه بات الإقليم مسرحاً لصراع الإرادات على السيطرة والنفوذ (الغاز والنفط والمياه والممرات والأسواق). كما اندلعت موجة ثانية من الانتفاضات (السودان والعراق ولبنان والجزائر) ليحدث ما يشبه الانقلاب عليها أو اختطاف نتائجها بسبب التدخلات الخارجية، وتدخل الجيش والدولة العميقة ومليشيات إرهابية مسلحة.

ومع استمرار الصراع تبدلت خطوط الصدع وبرزت تحالفات جديدة؛ حيث أن من أبرز النتائج ما بات يعرف بالهزلة العربية نحو إسرائيل والتطبيع معها (الإمارات، البحرين، السودان، والمغرب)، وأيضاً بروز ملامح حلف عربي-إسرائيلي في مواجهة إيران. فكل خطوة في هذا الاتجاه يقابلها سحب من رصيد "المسألة الفلسطينية". ما كان لهذا أن يحدث لولا فراغ القوة بعد خروج مصر وانهيار العراق وسوريا وضعف الجزائر وانشغالها ودخول ثلاث قوى على الخط (إيران، تركيا، إسرائيل) لملء هذا الفراغ.

وباء كورونا: زيادة الطين بلة

عامٌ استثنائيٌّ من الأحداث والتحويلات على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية سيكون لها أبعد الأثر على حياة البشر على كوكب الأرض، ومستقبل البشرية. ففي مطلع هذا العام سلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على أبرز التهديدات التي تواجه البشرية: التوترات الجيوسياسية، تغير المناخ، انعدام الثقة في المؤسسات الدولية، والتأثيرات الضارة للتكنولوجيا. أما عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي، فقد أشار إلى أن العالم يعيش اليوم أخطر لحظة في التاريخ؛ من حيث تقاطع تهديدات متزايدة للحرب النووية، ومخاطر بيئية، وتدهور حاد للديموقراطية (فيروس الاستبداد).

لقد فاقمت إدارة ترامب اليميني الشعبوي هذه الأزمات، ثم جاء كورونا (تهديد بيولوجي) ليفاقم من الأزمات المذكورة ولتسبب في معاناة بشرية كبيرة واضطراب اقتصادي هائل، كما أطلق أسئلة فلسفية وأخلاقية تمس الوجود البشري وجدواه.

لم تكن بلادنا استثناء؛ فطالها من "الشعبوي" سياسةٌ غادرةٌ وتحيزٌ فاضحٌ ودعمٌ غير مسبوقٍ لدولة الاحتلال توج بداية هذا العام بالإعلان عن الصفقة. وأيضاً كان لكورونا وقعاً مأساوياً على حياتنا واقتصادنا وصحتنا، فاقم أزماتنا التي سبقته، وأنشأ أخرى، حتى بات التعايش معه أحد الخيارات المطروحة على الطاولة.

من بين أبرز التأثيرات السلبية الناجمة عن السياق المعقد والمركب أن أكثر من 100 ألف منشأة اقتصادية تعطلت من بين 147 ألف منشأة، تراجع الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب مع أزمة سيولة وتراجع الطلب، زيادة الإنفاق الحكومي على الاحتياجات الطبية والاجتماعية والاقتصادية، وتعرض سبل عيش الأسر للمخاطر.

حتى قبل كورونا، كان أكثر من ربع الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر. ربما ارتفعت إلى 30% في الضفة الغربية و64% في غزة، ومعدل البطالة إلى 27% (49% في غزة و15% في الضفة الغربية). وقد أصيب حتى الآن أكثر من 12 آلاف مواطن من قطاع غزة، وما يتبع ذلك كله من تأثير على الصحة النفسية للأفراد وانتشار أوسع للمشاكل والاضطرابات؛ من قبيل الشعور بالهلع والقلق والاكتئاب والوسوسة. هذا وانقلب نمط حياة الناس رأساً على عقب، فلحقت أضرار جسيمة بالمنظومة التربوية والتعليمية وبالعملية الإنتاجية، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية الناجمة عن "العزل" وقيود السفر وتغيرت طقوس الزواج وتشجيع الموتى وبيئات العمل.

علاوة على ذلك، فإن نصف الأسر التي لديها أطفال (6-18 سنة) لم تشارك في أنشطة تعليمية عن بعد نظراً لعدم الاتصال مع شبكة الانترنت، وأغلب معيالي الأسر إما توقفوا عن العمل خلال الإغلاق، أو تغيّبوا عنه أو لم يتلقوا أجورهم. وما لا يقل عن 40% من الأسر انخفض دخلها بمقدار النصف، 41% انخفضت نفقاتها الشهرية على المواد الغذائية، 47% لم يكن لديها القدرة على تناول طعام صحي ومغذي.

وقد تفاوتت حكومات العالم في أدائها، والاضطلاع بأدوارها المتوقعة منها من حيث السيطرة على الفيروس والعمل على طمأنة الجمهور وتأمين احتياجاته الأساسية. في بلادنا ونظراً للسياق المذكور، اعتمدت الحكومة أساساً على إعلان حالة الطوارئ والقيام بتدابير أمنية.

ومما يلفت الانتباه أن إجراءات السلطة بشقيها لم تتخذ بالتشاور والمشاركة الفعلية مع الجمهور وممثليه ومنظماتها، واتسم التطبيق في كثير من الأحيان بالقسوة والتعسف والارتباك. كما لم يكلف القائمون على إدارة الطوارئ أنفسهم -بعيداً عن تصريحات أشبه بالفرمانات- بشرح الموقف بانتظام وبشفافية (يشعر المواطنون أن رجال الأمن هم من يقودون حالة الطوارئ وليس المهنيون)، وعليه ليس غريباً أن تشيع حالات ليست قليلة من التخريب وانعدام الرقابة والفساد والقمع.

فطبقاً للقانون الأساسي يتطلب تمديد حالة الطوارئ مصادقة ثلثي أعضاء التشريع. في غيابه وغيوبته، يواصل الرئيس إصدار مراسيم التمديد كل شهر. وتواصل "حماس" إظهار سيطرتها على قطاع غزة من خلال تشديد القيود وتخفيفها دون منطوق مفهوم. السؤال الذي يتداوله كثيرون أين تقع حالة الطوارئ وتدابير تقييد الحركة على متصل العلاقة بين الضرورة والخيار؟! وهل الانتقال من حالة الطوارئ إلى التعايش يعني الانتقال من "أرض الواقع" إلى "الفضاء التخيلي"، أو من الواجهة إلى الرقمنة؟

ولما كانت الجائحة لازالت تشكل تهديداً هائلاً، أرى أن أسجل بعض الملاحظات لعلها تفيد في بلورة [استراتيجية المواجهة المذكورة](#):

1. نحن بصدد مرحلة جديدة، تتمثل بالانتقال من الإغلاق ومنع الحركة تدريجياً، إلى التعايش، ما يتطلب تبني سلوكيات جديدة للأفراد والمؤسسات، وتعميم إجراءات التوعية بآليات العمل في مختلف القطاعات والتواجد في الأماكن العامة وممارسة الفعاليات الإنسانية (التسوق، الترفيه، العمل، السفر) على نحو يقلل من مخاطر الإصابة بالفيروس إلى حين الحصول على اللقاح وبالتالي التعافي. التعايش مع الفيروس وتدابير احتوائه ليس عملية سهلة، أو حتى ممكنة إلا بجهود حثيثة ومستمرة. ولعل من بين أخطر محاذير التعايش أن يفضي إلى "التكيف" مع أزمات ناجمة عن الاحتلال، أو يدفع باتجاه تعزيز التعاون معه. بات معلوماً أن المجتمعات مضطرة للجوء إلى التعايش مع الفيروس، للحيلولة دون وقوع الانفجار، وللتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولتجنب الفوضى نتيجة نقص الغذاء والماء والكهرباء والأدوية.

2. التدابير الاقتصادية المتخذة قاصرة وتعتمد على الجهود الذاتية أو تدخل المنظمات الدولية (الحماية الاجتماعية ومشاريع الطوارئ)، تواضع جهود الحكومتين في الإعفاء الضريبي والسيطرة على الأسعار وإعادة ضبط سلاسل التوريد، وبعضها متواطئ طبقياً، فجوة في الاستعداد للتعامل مع الوباء (سلوكياً واجتماعياً واقتصادياً). لا بد من وضع سياسة اقتصادية ناجعة توازن بين الصحة والاقتصاد، سياسة تراعي الفئات الأشد ضعفاً، وتعزز التكافل وتقاسم المخاطر، هذه السياسة تشكل الشق الاقتصادي في استراتيجية المواجهة التي يجب أن تعتمد اقتصاد الصمود وليس اقتصاد السوق.

3. سُجلت حالات قمع وانتهاك للحريات والحقوق؛ تخللت جهود مكافحة الفيروس وتطبيق إجراءات وتدابير احتوائه، الانقسام أضعف إمكانية التعايش وسمح بإساءة استخدام السلطة، وحال دون تحقيق الشراكة التي تعتبر شرطاً لازماً وضرورياً للتغلب على المحن وتحمل الأعباء دون تمييز (لجنة الطوارئ العليا اقتضت على جهة واحدة). لم تهتم اللجنة بالتغذية الراجعة إلا ما كان من صخب وسائل الإعلام أو نتائج لقاءات المسؤولين بالجمهور. لا أحد يجزم بصحة النماذج التي قدمتها لجان الطوارئ والاستدلال على صوابية الحلول من حيث التناسب والكفاية. بعض التدابير كانت تمييزية تجاه فئات معينة، وبعض التدابير الرسمية والسلوكيات الجماهيرية تفسر بالمراوحة بين الرغبة في الاستجابة السريعة للكوارث وبين الحرمان من الموارد والوصول إليها.

4. في البداية، اتسم سلوك أهل غزة باللامبالاة، والاطمئنان القدي حتى أن بعضهم روج لمعجزة إلهية. لا يشعر الناس بالخطر وإن أصيبوا أو خالطوا مصابين؛ فالإصابة أقل خطراً مما خبروا من معاناة. أنماط جديدة من السلوك يمكن ملاحظتها سواء جاءت بقناعة أم بتأثير الخوف، من ذلك تغيير نمط الحركة عبر تقليصها واقتصارها على الضرورة وبالتزام صارم بالإجراءات. بروز ثقافة جديدة خاصة بالسوق وعمليات التسوق؛ التركيز على الاحتياج الفعلي، الشراء بالطلب، الاكتفاء بدائل منزلية (بدأ السكان يتفهمون ويلتزمون)

5. تغيرت العلاقات داخل الأسرة وداخل المجتمع من حيث إعادة توزيع الأعباء وتبادل الأدوار، أهمية التواصل، تزايد العنف المنزلي، إيلاء كبار السن والمرضى المزمين عناية خاصة، تراجع وتيرة المجاملات وتبدل أشكالها. كما تبدلت أنماط الترفيه والرياضة والندوات العامة والاجتماعات العائلية باتجاه مزيد من الرقمنة بدلاً عن كل الأنماط التي تقوم على التجاور واللقاءات الوجيهة.

مفهوم الصمود في السياق الفلسطيني!!

مسيرة كفاح الفلسطينيين منذ النكبة ليست سوى "سلسلة من ملاحم الصمود"، كان لها أثر في إجهاض كل محاولات ومخططات إلغاء وجودهم. وبالرغم من اضطراهم للتكيف مع الظروف القاهرة من حولهم في بيئات اللجوء، لم يدعوا ولم يستسلموا.

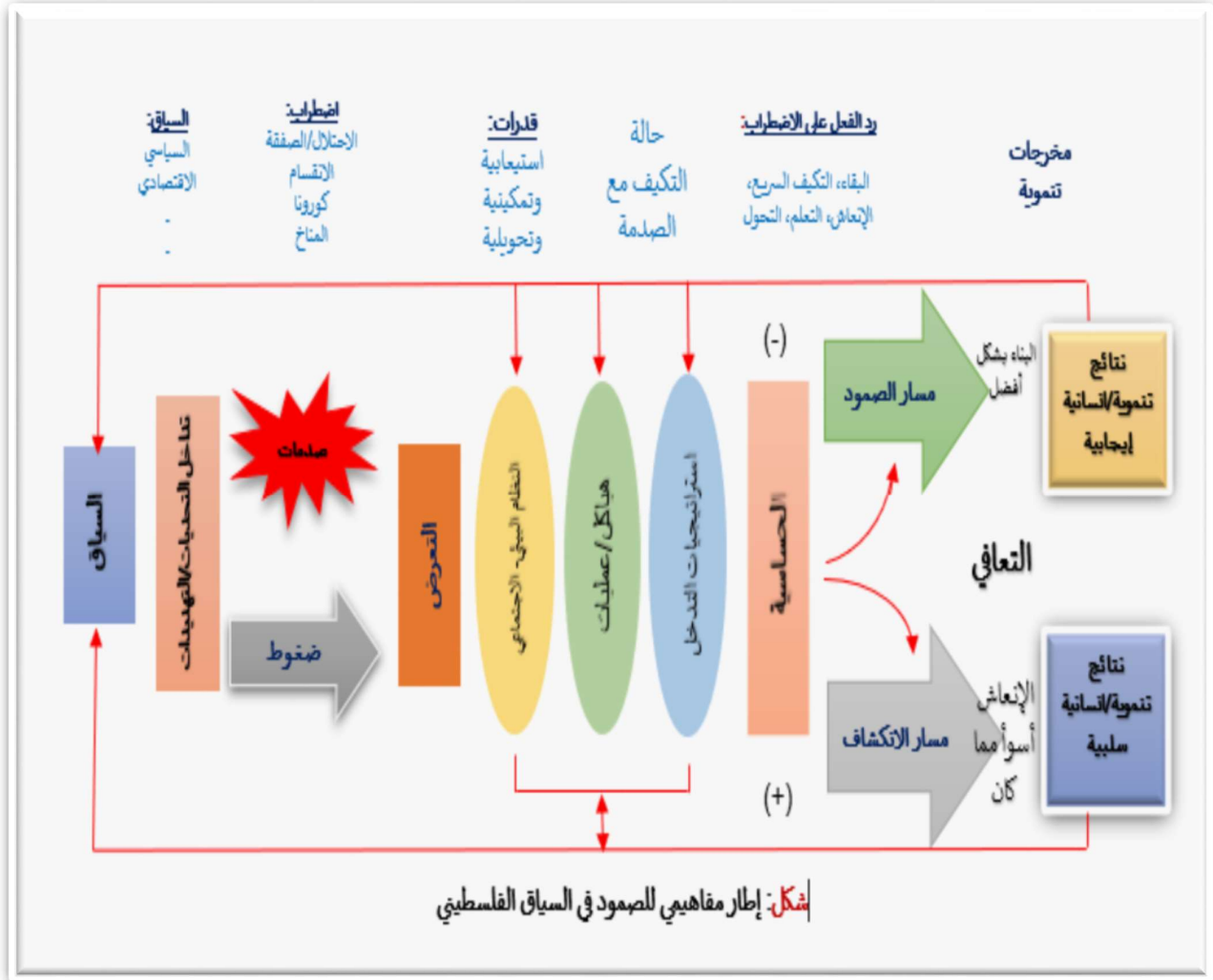
منذ احتلالها عام 1967، انصب جهد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مقاومة الاحتلال بما في ذلك إدارة بعض شؤونهم الحياتية من منطلق تعزيز الصمود (الانتخابات البلدية 1976، بروز الحركات الجماهيرية والطوعية..). كان انتزاع حق الفلسطيني في إدارة شأنه اليومي والحياتي، ضرباً من ضروب المقاومة وتعبيراً عن رفض الاحتلال. وبينما راهنت سلطات الاحتلال على نجاح مقايضة التسهيلات الاقتصادية والحياتية مقابل العزوف عن الفعل السياسي، أفشلت الانتفاضة الأولى الرهان.

ظهرت مقاربات "التنمية من أجل الصمود" و"التنمية من أجل الصمود والمقاومة" و"التنمية الانعاقية". غني عن البيان أن مصطلح "الصمود" المستخدم في هذه المقاربات ظل يحمل دلالات وطنية وسياسية أكثر منها اجتماعية واقتصادية، وإن لم يخلُ الأمر بالطبع من تطبيقات المفهوم في هذه المجالات. لاحقاً ركزت التدخلات على مضامين التمكين والحماية والمحافظة على البيئة والاستدامة والنوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وأخيراً النهج الحقوقي ومقاربة "الحد من مخاطر الكوارث".

وإذا كانت أطر الصمود المعروفة تركز على شبكات الأمان الاجتماعي وعلى الفرص الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات الأساسية وعلى القيادة والتنظيم والانفتاح والمرونة في العلاقة مع الخارج، واحترام التنوع، فإن الصمود في الحالة

الفلسطينية الراهنة، يعني بالضرورة حماية التعدد والاختلاف ولكن في إطار الوحدة والاندماج وأيضاً العودة إلى الجذور الشعبية وتعبئة الطاقات المحلية وتعزيز انخراط الناس في كل العمليات التي تتعلق بحياتهم وسبل عيشهم ومصيرهم الوطني. الصمود في السياق التنموي الفلسطيني؛ هو بمثابة المفصل المرن بين الإغاثة والتنمية، أو هو بداية طريق التخلص من الاحتلال وانتزاع الاستقلال (وربما شرطه مضافاً إلى شرط الوجود والبقاء).

في هذه الورقة سوف نعتمد **الإطار المفاهيمي التالي للصمود؛ حيث:**



(1) يطرح السياق الحالي مجموعة متداخلة من التحديات مثلما أسلفنا تشكل صدماتٍ وضغوطاً على مجمل النظام البيئي-الاجتماعي ومكوناته (الأفراد، الأسر، النظام الاقتصادي، الموارد، البنية التحتية، سبل العيش، والخدمات....)

(2) هذا الإطار يساعد على وضع الاستراتيجية الشاملة ومراقبة تنفيذها (فهم كيفية تأثير الصدمات والضغوط، تحديد نقاط التأثير الرئيسية، تطوير قدرات الصمود الاستيعابية والتكيفية والتحويلية الأساسية، استلهاً من التجارب السابقة والتعلم منها وتبني خيارات وممارسات وسياسات ملائمة، وتعمل على تخفيف الضرر...)

(3) الإطار يستخدم تعريفاً إجرائياً للصمود على النحو التالي: "القدرات التي تضمن ألا يكون للضغوط والصدمات عواقب تنموية/إنسانية ضارة طويلة الأمد". أما الحساسية (القدرة على التكيف على المدى القصير، والقدرة على التأقلم على

المدى الطويل، كيفية استجابة النظام للاضطراب: البقاء والتكيف والتعافي والتعلم والتحول)

(4) **فكرة الإطار:** فهم طبيعة الاضطراب الذي سببه السياق (التحديات/التهديدات)، تعزيز القدرات اللازمة للتعامل مع الاضطراب وتحديد الاستراتيجيات والخيارات للتغلب والتعافي وتحقيق نتائج تنمية/إنسانية أفضل!!

(5) القيمة المضافة لهذا الإطار تكمن في الجمع بين التخطيط الأساسي وأساليب إدارة المخاطر التي تبني القدرات الاستيعابية والتكيفية والتحويلية. الغاية ليست الصمود في حد ذاته، ولكن تحقيق بعض النتائج المجتمعية والوطنية الإيجابية.

(6) يتضمن الإطار المفاهيمي للصمود نموذجاً للتعافي (على أساس مبدأ البناء بصورة أفضل) **يقوم على 3 ركائز:**
(أ) إدماج النهج الحقوقي والتركيز على مبدأى المشاركة والتمكين المجتمعيين وإدماج النساء ومساواتهن وكذلك إدماج القطاعات المجتمعية الأكثر انكشافاً.
(ب) التمكين الاقتصادي والاجتماعي بما يقلل من الانكشاف وتعزيز القدرات على التكيف والتأقلم.
(ج) التحسينات المادية والفيزيائية والتقنية بما يعزز الصمود ويحد من مخاطر الكوارث المستقبلية المحتملة وخاصة ما يتعلق بالموارد الطبيعية؛ واستخدام التكنولوجيا الملائمة والبنية التحتية الإنتاجية والخدماتية.

عناصر استراتيجية المواجهة الشاملة:

الرؤية: بالنظر إلى توازن القوى الحالي، يصعب تصور تحقيق الاستقلال الوطني على الفور، ودولة فلسطين على أساس حدود 1967، وحل عادل لقضية اللاجئين على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة. لذا، تسعى الاستراتيجية نحو إعادة صياغة وصيانة الإرادة الجماعية الفلسطينية وتحقيق الانبعاث الوطني الثاني ومنطلقاته من حيث الشرعية، الوحدة، وبناء الإجماع)

الأهداف والغايات: تعزيز الصمود وقطع الطريق على مخططات التهجير، وضمان حد أدنى من حياة كريمة، إعادة بناء النظام السياسي بما يشمل مكوناته جميعها (وتجاوز مرحلة ومنطق التسوية التفاوضية وإفرازاتها)، مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال والتحرر باتباع أساليب المقاومة الشعبية، وبما لا يستفز النرجسية الصهيونية ويساعد على توسيع دائرة تعاطف المجتمع الدولي وتأييده.

خطوات عملية:

- (1) إدارة معارك المقاومة الشعبية على جانبي الخط الأخضر، تمهيداً لانتفاضة شاملة وعصيان مدني ضد مؤسسات الاحتلال، تنفيذاً للقرارات الوطنية.
- (2) تعزيز الصمود "إعادة بناء مجتمع الصمود"؛ وأساساً عبر التوقف عن قمع الحريات وقطع الأرزاق هنا وهناك، إتمام المصالحة والتحضير للانتخابات الشاملة، وخلق الهياكل التنظيمية المناسبة بما يعزز المشاركة والشفافية.
- (3) انطلاقاً من الحفاظ على منظمة التحرير يتم فوراً عملية إصلاحها وتجديدها وإعادة الشأن السياسي والكفاحي إليها وإبقاء الوظيفة الخدمية للسلطة.
- (4) رمي القفازات في وجه إسرائيل والعودة إلى ما قبل أوسلو (إسرائيل دولة احتلال)، وسحب الاعتراف ووقف التنسيق الأمني وملاحقتها قضائياً.
- (5) مواصلة العمل على تعميق تناقضات دولة الاحتلال؛ مع طبيعتها (اليهودية والديموقراطية)، مع جوارها (العدوانية والتوسع)، مع العالم (الانفتاح والتنوع أو العنصرية والانغلاق)

منظمات العمل الأهلي الفلسطيني في الميدان:

على اختلاف مسمياتها وأشكالها ومجالات عملها، تعتبر منظمات العمل الأهلي الفلسطيني، واحدة من المبادرات الكبرى التي اجترحها الفلسطينيون "لتدبير استمرار البقاء" تحت أشد الظروف صعوبة. شكلت هذه المنظمات ساحة رئيسية للصراع ضد المشروع الاستيطاني والإحلالي، ووسيلة أساسية لتعزيز البقاء والصمود والمواجهة (من تضميد الجراح إلى إبداع وسائل للمقاومة والمواجهة وصولاً إلى المساهمة في بلورة رؤية مجتمعية شاملة تقوم على قيم ومُثل الحرية والعدالة والمساواة)

اليوم وبعد كورونا وتفاقم الأزمات، تزداد الحاجة إلى مجتمع مدني أكثر "صموداً" وقدرة على البقاء والاستمرار والمساهمة الفاعلة في الاستجابة للتحديات. وقبل المضي في هذا الشأن سوف أتوقف قليلاً عند **التطورات التي طرأت** على الفضاء المدني في العالم وفي بلادنا تحت وطأة تفشي كورونا وتدابير احتوائه.

(1) كورونا كشف عن تهافت المنظومات كافة وأوجه الخلل والعلة فيها (أزمة السوق والدولة والنظام العالمي) وأبرز مدى الحاجة إلى CBOs شريكاً كاملاً.

(2) تعزيز التعاون الدولي الإنمائي والإنساني (التمويل، التكنولوجيا، المعرفة) للتعامل مع التحديات العالمية الحالية والناشئة. إن من شأن التحولات السياسية في العالم أن تُلقي بظلالها على التعاون الإنمائي ومصادر التمويل وشروطه والتنافس عليه، أيضاً مدى تضرر الفضاء المدني في العالم كله (وبالتالي الحاجة إلى أممية مقاومة وثرورية).

(3) أهمية تبني مقاربات الاقتصاد الاجتماعي التي تحظى بالثقة والمصادقية والقدرة على إنتاج السلع الجماعية والحد من السلوك الانتهازي. مقاربات تعالج المطالب غير المتجانسة بتكاليف أقل، وقدرة على تعبئة موارد إضافية (المبيعات، التبرعات، التطوع، والرعاية، وما إلى ذلك)، تستفيد من الفرص التي تتيحها الرقمنة (منصات حشد الموارد والأفكار والمعلومات). اقتصاد يوفق بين الأهداف الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.

(4) تحويل جهود ما بعد الأزمة إلى **فرصة** لتحسين حياة الناس وتحفيز الابتكار، حماية المواطنين بشكل أفضل وتقديم الخدمات الضرورية بطريقة أكثر كفاءة، تشجيع مبادرات الابتكار الاجتماعي، تعزيز الانتقال نحو مجتمعات أكثر **مرونة (التضامن والتعاون)**.

(5) التركيز على **العاملين في الجبهة الأمامية**؛ أولئك الذين يعملون في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والنقل العام ومحلات السوبر ماركت وخدمات التوصيل. تعزيز البنية التحتية المدنية لمواجهة الأزمات القادمة.

(6) تراوحت مساهمات المجتمع المدني العالمي في جهود مكافحة الوباء من أعمال التعبئة والتوعية والإرشاد إلى أعمال الرصد والمراقبة على انتهاكات الحقوق والحريات (الطوارئ)، وما بينها من: تصعيد القضايا الحساسة التي تؤثر على الإنصاف والاندماج، رصد الاحتياجات الطارئة وتلبية بعضها، توفير فرص اقتصادية وحماية سبل العيش والحماية الاجتماعية، إنشاء صناديق طوارئ وجمع التبرعات وتشجيع التطوع، تحريك الابتكار والمشاركة، الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، إنشاء وإدارة منصات للمشاركة المدنية الرقمية، بناء الصمود في مواجهة هشاشة أنظمة ومؤسسات الحوكمة وانهيارها، مكافحة الفساد والمساهمة في تقديم الخدمات، استعادة التضامن على المستويات المحلية والعالمية.

(7) أما بخصوص مساهمات المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ فحسب ورقة صادرة عن المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين "Palestine"، (يوليو 2020)، وبوابة شبكة المنظمات الأهلية (PNGO Portal)، فإن غالبية المنظمات اضطرت لإعادة توجيه أنشطة المشاريع الممولة والجارية إلى استجابات وفعاليات للمساهمة في الحد من تفشي الوباء، وتلبية الحاجات الطارئة الناشئة عن تدابير الاحتواء؛ منها: أنشطة رفع الوعي والتثقيف، تقديم كافة أنواع الخدمات الصحية، خدمات للنساء اللواتي تعرضن للعنف على أساس النوع الاجتماعي أثناء الحجر والعزل، تقديم المعونات العينية وغير العينية وخاصة الطرود الغذائية ومواد التعقيم والمساعدات المالية الفورية، المتابعات القانونية، تعزيز مبادرات التكافل الاجتماعي وتعزيز الصمود وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي للتعبئة والتفاعل ودحض الشائعات وإسماع أصوات الفئات المتضررة. ومع نهاية العام وبمسح سريع

لأبرز النشاطات، المتصلة بكورونا وغير المتصلة، يمكن القول أن 20% منها ذهب للتدريب الفني والمهني وأيضاً جوانب تتعلق بإدارة الكوارث. إن 35% كانت خدمات مباشرة وعينية حيث شملت خدمات صحية وأخرى مرتبطة بالأمن الغذائي وتعزيز سبل العيش، وأيضاً التعليم والدعم القانوني. بينما مثلت 45% منها فعاليات ارتبطت برفع الوعي والمناصرة والتغطية الإعلامية والدراسات، وجلها ارتبط بأزمة كورونا وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

(8) تزايدت وطأة التحديات في كل مكان بما في ذلك بلادنا: الميل نحو القمع والاستبداد وتكميم الحريات بحجة محاربة الإرهاب والآن **بذريعة مكافحة الوباء**، الفجوة الرقمية والوصول إلى المعلومات، انعدام اليقين وزيادة التعقيد، تحديات العمل الميداني والوفاهي وصعوبة العمل عن بعد، **الوصول إلى الموارد المالية المستدامة وضمانها بات أكثر صعوبة، باختصار مزيد من تقلص الفضاء المدني مع عودة الدولة بقوة!**

ما هو المطلوب من منظماتنا في سياق تعزيز الصمود:

انطلاقاً من حقيقة أن الدول التي حققت أفضل أداء في الاستجابة للوباء، والحد من انتشاره وتقليل آثاره، هي تلك التي أدركت الحاجة إلى موازنة تدابير الطوارئ مع احترام الحقوق، وأظهرت التعاطف، واسترشدت بالنصائح العلمية، وقدمت معلومات واضحة ودقيقة، وفضاء مدني محترم ومعترف به للمجتمع المدني كشركاء. **نرى:**

(1) تمثل أزمة كورونا "فرصة" لإثبات جدارتها وأهميتها والتخلص مما علق بها وحولها من أوهام وتصورات ومواقف خاطئة، والأهم إعادة إنتاج ذاتها اجتماعياً، وبما يجعلها تقلل إلى الحد الأدنى من اعتماديتها على التمويل الخارجي وأجنداته.

(2) يتطلب نجاح التغيير تقييم الأوضاع باستمرار وتطوير الحلول والتدخلات الإبداعية، ويتطلب هذا التدخل الإبداعي الجمع الناجح والحساس بين استراتيجيات المشاركة والتفاعل والتواصل في عالم رقمي (فضاء متخيل) وبين النزول إلى "الشارع"، العمل الوجيه والميداني في الحقل وفي المصنع كما في المختبر وخطوط الإمداد، بين الناس ومعهم دون التعرض لمخاطر العدوى والإصابة. إن إدارة شؤون الحياة والعمل والسياسة من خلال التواصل الإلكتروني فقط، يهدد بتهميش الفئات وحرمانها من المشاركة في صنع القرارات؛ وبالتالي الإضرار بمبادئ الإنصاف والعدالة والمساءلة، والمسؤولية الاجتماعية.

(3) في زمن كورونا وتسارع الأحداث، لم يعد من المُجدي اعتماد نظرية بعينها للتغيير؛ ذلك أن هذا الزمن وما بعده يتسم بكثير من التعقيد وعدم اليقين؛ وفي مواجهة ذلك على منظماتنا أن تتجه في **الجمع بين الاستجابة السريعة والتفكير المنظم والمنهجي** ومن ثم التعلم من التجربة وتراكم الخبرة وبناء النماذج الناجحة وتعميمها (ضمان الفعالية والكفاءة)

(4) من المتوقع أن يفاقم الفيروس التاجي الأزمة المالية عموماً والمعونة الدولية وتمويل المنظمات خصوصاً، ولهذا يرى البعض أنه لا بد من الاستثمار في المورد البشري عبر التطوع وتشجيع مبادرات التسيير الذاتي واتباع سياسة جديدة من التقشف والاعتماد على الذات وتعبئة المصادر المحلية وتنميتها.

(5) وكما أن الاستجابة الطارئة والدعم الإنساني ضروريان، فإن الحاجة إلى رؤية بعيدة المدى تجمع بين **العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام** (النهج ثلاثي الأبعاد Nexus Approach)، تصبح أكثر إلحاحاً ولاسيما لمواجهة تحديات ما بعد كورونا والتي ربما تشمل تفاقم اعتداءات الاحتلال، تزايد حدة القمع والتدهور الاقتصادي، وانتشار الفوضى وغير ذلك.

(6) يتوجب على CSOs العريقة أن تسعى دوماً لفهم ممارسات ودوافع الاستجابة الطوعية للسكان المحليين والعمل على احترامها وتشجيعها، وأن تكون منفتحة على العمل مع حلفاء وشركاء جدد وبطرق جديدة (بما في ذلك أناس يتطوعون أو يشاركون في أنشطة مدنية لأول مرة).

(7) أوضحت أزمة كورونا أننا بحاجة إلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جنباً إلى جنب مع الرعاية الصحية المستدامة. ويُصبح باتباع مبدأ إعادة البناء بصورة أفضل والالتزام به؛ مسترشدين بمبادئ والتزامات أهداف التنمية

المستدامة بشأن التعاون الدولي وحقوق الإنسان وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب (ضمان المساواة والإنصاف والعدالة) وحماية الحقوق وإنفاذها وخاصة حماية حرية التعبير ودعم الأساليب المبتكرة للحرية الرقمية، تشجيع التضامن الاجتماعي؛ أشكال وأنماط جديدة مرتبطة بالعطاء والعناية بالآخر.

(8) ودون تفصيل، اعتبار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني شريكاً كاملاً في تطوير استراتيجية المواجهة الشاملة وتطبيقها كما بينا آنفاً، والعمل على تعزيز ركائز ومقومات مجتمع الصمود مثلما كان الوضع في فترات الأزمات التي مر بها الشعب الفلسطيني وطوّر من خلالها نموذجها الخاص!